الاستثمار في السكان الريفيين

المجلس التنفيذي
الدورة الثالثة والأربعون بعد المائة
روما، 11-12 ديسمبر/كانون الأول 2024

تنقيحات إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق وإنشاء حساب أمانة للقطاع الخاص

الوثيقة: EB 2024/143/R.20

بند جدول الأعمال: 5(ج)

التاريخ: 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للموافقة

مراجع مفيدة: إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق وإنشاء حساب أمانة للقطاع الخاص (EB 2020/129/R.11/Rev.1)؛ الإجراء 16 من الإجراءات القابلة للرصد بموجب التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (IFAD13/4/R.2)؛ استراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص 2019-2024 (EB 2019/127/R.3)

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التنقيحات المُدخلة على القسم الثامن من إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق وإنشاء حساب أمانة للقطاع الخاص (2020)، على النحو الوارد في هذه الوثيقة.

الأسئلة التقنية:

James Marc de Sousa-Shields
مدير بالإنابة
شعبة عمليات القطاع الخاص
البريد الإلكتروني: m.desousashields@ifad.org

Kenji Shundo
كبير الأخصائيين التقنيين العالميين – استثمارات القطاع الخاص
شعبة عمليات القطاع الخاص
البريد الإلكتروني: k.shundo@ifad.org

تنقيحات إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق وإنشاء حساب أمانة للقطاع الخاص

أولا- الأساس المنطقي للتنقيح

1- وافق المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2020 على إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق وإنشاء حساب أمانة للقطاع الخاص (EB 2020/129/R.11/Rev.1). واستنادا إلى استراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص للفترة 2019-2024 (EB 2019/127/R.3)، جرى الاسترشاد بإطار العمليات غير السيادية في تصميم وتنفيذ عمليات الصندوق غير السيادية خلال فترتي التجديد الحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق.

2- وفي تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (GC 47/L.5)، تقرَّر أن يعزز الصندوق عملياته وانخراطه مع القطاع الخاص ضمن جملة أمور أخرى، من خلال إنشاء نموذج تمويل جديد لبرنامج تمويل القطاع الخاص.[1] ويعني هذا الإصلاح ضمنا أن برنامج تمويل القطاع الخاص سيحظى في المضي قدما - بالإضافة إلى الأموال التكميلية – بتمويل من موارد الصندوق الخاصة (بما في ذلك الموارد الأساسية والموارد المقترضة). وسيكون تعزيز برنامج تمويل القطاع الخاص أداة مهمة لزيادة استثمارات القطاع الخاص خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وبفضل نموذج التمويل الجديد، سيصبح تمويل هذا البرنامج أكثر قابلية للتنبؤ به ولتوسيع نطاقه.

3- وفي سياق النموذج التمويلي الجديد لبرنامج تمويل القطاع الخاص، أصبح من الضروري تحديث إطار العمليات غير السيادية الحالي، وتحديدا القسم الثامن المتعلق بالتسيير وتعبئة الموارد. ويستجيب هذا التحديث للإجراء 16 من الإجراءات القابلة للرصد الوارد في تقرير التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وهو ينص على تقديم إطار لتنفيذ الطرائق الجديدة لبرنامج تمويل القطاع الخاص إلى المجلس التنفيذي.

4- والتغييرات الأساسية المقترحة هي على النحو التالي:

- اعتبارا من التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق فصاعدا، يمكن تمويل العمليات غير السيادية من موارد الصندوق الخاصة (بما في ذلك الموارد الأساسية والموارد المقترضة)، مع الاحتفاظ بالأصول المقابلة في قائمة الموازنة.
- سيظل حساب الأمانة للقطاع الخاص جزءا مهما من نموذج التمويل لبرنامج تمويل القطاع الخاص في الصندوق، ولكنه لم يعد الأداة والقناة الوحيدتين لإدارة موارد العمليات غير السيادية الواردة والصادرة. وسيظل حساب الأمانة للقطاع الخاص أيضا الأداة المعدّة لتلقي الموارد التيسيرية وتوفير التمويل لمعاملات العمليات غير السيادية.
- بالإضافة إلى موافقة المجلس التنفيذي الحالية على العمليات غير السيادية،[2] ستقدم الإدارة إلى المجلس أيضا، اعتبارا من التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق فصاعدا، تحديثا سنويا لبرمجة العمليات غير السيادية للعلم. ويستند هذا المقترح إلى الالتزام الوارد في تقرير التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

[1] أُدرج قرار إنشاء برنامج تمويل القطاع الخاص في تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (GC 44/L.6/Rev.1)، الذي وافق عليه مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2021. ويرد المزيد من التفاصيل عن برنامج تمويل القطاع الخاص في الملحق السادس من ذلك التقرير.

[2] وفقا لتنقيح إجراءات الموافقة على مقترحات المشروعات/البرامج الممولة من الصندوق ومقترحات عمليات القطاع الخاص غير السيادية (EB 2023/139/R.16/Rev.1 https://webapps.ifad.org/members/eb/139/docs/arabic/EB-2023-139-R-16-Rev-1.pdf)، تجوز الموافقة على العمليات غير السيادية حتى حد أقصى قدره 25 مليون دولار أمريكي بموجب إجراء انقضاء المدة. وتُعرض العمليات غير السيادية التي تتجاوز هذا الحد على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في جلسة رسمية.

بتقديم ما ينشأ عن نموذج التمويل الجديد من تدابير تسيير محدثة لبرنامج تمويل القطاع الخاص إلى المجلس التنفيذي.

- سيُشار الآن إلى برنامج العمليات غير السيادية في الصندوق باسم برنامج تمويل القطاع الخاص، كما هو مشار إليه في تقريري التجديدين الثاني عشر والثالث عشر لموارد الصندوق.

5- وستحل التنقيحات المقترح إدخالها على القسم الثامن المتعلق بالتسيير وتعبئة الموارد محل كامل القسم الثامن الحالي من إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق وإنشاء حساب أمانة للقطاع الخاص، وهو حساب وافق عليه المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2020.

6- ويرد القسم الثامن المنقح في الملحق. ولتيسير الرجوع إلى التعديلات، يرد النص المضاف تحته خط والنص المحذوف يتوسطه خط.

تنقيحات إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق وإنشاء حساب أمانة للقطاع الخاص

لتيسير الرجوع إلى التعديلات، يرد النص المضاف تحته خط والنص المحذوف يتوسطه خط. وإلى جانب التعديلات المبينة أدناه، سيجري أيضا تناول التحديثات التي تبيّن التقدم المحرز وأثر إعادة المعايرة. وبعد موافقة المجلس التنفيذي، ستُنشر الوثيقة المنقحة على الموقع الإلكتروني للصندوق بوصفها الوثيقة EB 2020/129/R.11/Rev.2.

التسيير وتعبئة الموارد

ألف - عملية الاستعراض والموافقة

85- من أجل تنفيذ عمليات القطاع الخاص غير السيادية، ~~سيعتمد~~ اعتمد الصندوق عملية استعراض صارمة ومرنة (انظر الشكل 1)، ستقوم الإدارة بتطويرها وتحديثها على أساس الاحتياجات الضرورية. ~~وبالفعل، سلط تقييما كل شريك استشاره الصندوق الضوء على الحاجة إلى السرعة والمرونة في التعامل مع القطاع الخاص. وعلى الرغم من ذلك، يجب أن يضمن الصندوق أيضا الصرامة في حماية سمعته وامتيازاته وحصاناته، لإدارة المخاطر الناشئة عن المسائل البيئية والاجتماعية، والتقاضي والحفاظ على وضعه المالي (انظر الشكل 1).~~ ويضطلع المجلس التنفيذي بالدور الإشرافي العام لبرنامج تمويل القطاع الخاص وسيوافق على جميع العمليات غير السيادية المدرجة فيه.[3] ~~وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم تقديم جميع مشروعات عمليات القطاع الخاص غير السيادية المقترحة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها.~~ وبالإضافة إلى ذلك، وبدءا من التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ستقدم الإدارة أيضا إلى المجلس التنفيذي تحديثا سنويا لبرمجة العمليات غير السيادية للعلم.

الشكل 1

عملية استعراض عمليات القطاع الخاص غير السيادية

باء – تعبئة الموارد ولبرنامج تمويل القطاع الخاص، بما في ذلك حساب الأمانة للقطاع الخاص

86- من أجل دعم تنفيذ برنامج تمويل القطاع الخاص وعمليات القطاع الخاص غير السيادية التي يشتمل عليها، سيجري الحصول على التمويل وتوجيهه من: (1) الأموال التكميلية، مع ما يقابلها من أصول محتفظ بها خارج قائمة الموازنة الخاصة بالصندوق في حساب الأمانة للقطاع الخاص؛ (2) المساهمات الأساسية، مع ما يقابلها من أصول محتفظ بها في قائمة الموازنة الخاصة بالصندوق؛ (3) الموارد المقترضة، مع ما يقابلها من أصول محتفظ بها أيضا في قائمة الموازنة الخاصة بالصندوق. سيسعى الصندوق إلى جمع الموارد من الجهات المانحة التقليدية والمرافق العالمية مثل تلك التي تقدم تمويل المناخ وكذلك من القطاع الخاص، بما في ذلك

[3] وفقا للملحق السادس من تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، أنشئت لجنة استشارية لبرنامج تمويل القطاع الخاص للجهات المانحة المساهمة في حساب الأمانة للقطاع الخاص من أجل تقديم المدخلات والتوجيهات الاستراتيجية. ولا توافق اللجنة الاستشارية على مشروعات العمليات غير السيادية.

~~المؤسسات والمستثمرون المؤثرون. وهناك في الواقع فرصة لجذب بعض الموارد الخاصة من المستثمرين الذين يقدرون الأثر الإنمائي الذي يمكن أن يحققه الصندوق.~~

87- وسيكون حساب الأمانة للقطاع الخاص، الذي أنشأه المجلس التنفيذي نتيجة للمقترح الأصلي المعتمد لإطار العمليات غير السيادية،[4] تكملة للموارد المخصصة للعمليات غير السيادية في الصندوق والمحفوظة في البيانات المالية المستقلة للصندوق، وسيُستخدم لتلبية الطلب على المنتجات البالغة الأثر، ويمكن أن يتّبع أولويات محددة لتخصيص المساهمين. ومن المتوقع أن يدعم حساب الأمانة للقطاع الخاص العمليات غير السيادية، لا سيما في البلدان الأشد احتياجا (في البلدان ذات الدخل المنخفض وفي السياقات الهشة، على سبيل المثال). ويمكن أيضا استخدام موارد حساب الأمانة للقطاع الخاص لدمجها مع الموارد المقترضة من الصندوق، بناء على طلب في هذا الصدد. ~~ولتيسير تعبئة الموارد، سيتم إنشاء حساب أمانة متعدد الجهات المانحة لعمليات القطاع الخاص غير السيادية (حساب الأمانة للقطاع الخاص) لتلقي المساهمات من أجل تنفيذ استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص، على أن يقوم الصندوق بدور الوصي، وفقا للممارسات المتبعة في السابق. وقُدم مقترح إنشاء حساب أمانة متعدد الجهات المانحة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليه، ويرد في الملحق الأول. ويتمتع المجلس التنفيذي بصلاحية إنشاء حساب الأمانة المقترح بموجب قرار مجلس المحافظين 2/77، بصيغته المعدلة بموجب القرار 86/د-18، الذي يأذن للمجلس التنفيذي بممارسة معظم صلاحيات مجلس المحافظين، على النحو المحدد في البند 2(ج) من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق. وعلاوة على ذلك، يفوض قرار مجلس المحافظين 134/د-27 للمجلس التنفيذي صلاحية اتخاذ قرار إنشاء حساب الأمانة مثل الحساب المذكور أعلاه.~~

88- وسيلتمس ويقبل حساب الأمانة للقطاع الخاص الحصول على مساهمات وتمويل من الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء والجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى، بما في ذلك المنظمات متعددة الأطراف والأفراد والمؤسسات الخيرية وأية كيانات أخرى مهتمة. ومن حيث نوع الموارد، سيسعى الصندوق إلى اجتذاب المنح والموارد منخفضة التكاليف، ~~وتعزيز فرص التمويل المشترك مع المؤسسات المالية الدولية وكيانات القطاع الخاص~~. وستتاح للمساهمين المرونة وإمكانية الاختيار ما بين السماح بإعادة تدفق أية أرباح ورسوم إلى حساب الأمانة للقطاع الخاص، وبالتالي إتاحتها لأنشطة إضافية ضمن عمليات القطاع الخاص غير السيادية، وبين دفعها بشكل منتظم ~~كجزء من حصتهم التناسبية~~ من الأرباح الناتجة عن حافظة المشروعات. ومن خلال حساب الأمانة للقطاع الخاص، سيقوم الصندوق بإدارة المساهمات والتدفقات العائدة وفقا لتفضيلات المساهمين. ~~ونظرا لتنفيذ عمليات القطاع الخاص غير السيادية في إطار حساب الأمانة المخصص هذا، لن يتأثر رأس مال الصندوق بالعمليات الممولة من هذا الحساب وسيستمر في دعم المعاملات السيادية فقط.~~ وسيتحمل المساهمون في هذه الموارد أية خسائر ناشئة عن الاستثمارات التي تُنفذ باستخدام موارد حساب الأمانة للقطاع الخاص على أساس تناسبي بحد ضمن الحد الأقصى لمساهماتهم الأولية.

89- وفيما يتعلق بقبول أموال تكميلية لدعم عمليات القطاع الخاص غير السيادية، وسعت استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص 2019-2025[5] نطاق السلطة المفوضة للرئيس من أجل السماح للصندوق بقبول أموال تكميلية من المنظمات العامة والقطاع الخاص والمؤسسات لتمويل الأنشطة المتعلقة بمهمة الصندوق حتى 5 ملايين دولار أمريكي. وأي مبلغ يزيد عن 5 ملايين دولار أمريكي سيتطلب موافقة المجلس التنفيذي. وسيخضع قبول هذه الأموال لعملية العناية الواجبة الداخلية في الصندوق المتعلقة بالشركاء من القطاع الخاص، على النحو الذي تمت مناقشته سابقا في هذا الإطار.

[4] انظر الملحق الأول، صك مقترح لإنشاء حساب أمانة للقطاع الخاص من أجل تنفيذ استراتيجية الصندوق بشأن الانخراط مع القطاع الخاص ("حساب أمانة القطاع الخاص")، في إطار العمليات غير السيادية للقطاع الخاص في الصندوق لعام 2020 وإنشاء حساب أمانة للقطاع الخاص.

[5] لقد أُدرج هذا التفويض أيضا في الاستراتيجية التشغيلية الجديدة بشأن القطاع الخاص للفترة 2025-2030.